جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تحت عنوان :

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة عين بوسيف 2010-2022

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد :

- سالمي أحمد
- لعجاج محمد

تحت اشراف الأستاذ :

يحي مسعودي

السنة الجامعية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره ان منحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل

المتواضع

الذي اهديه الى والدي الكريمين

كما أهدي هذا العمل إلى زوجتي وولديا اسحاق وحياة

والى جميع اخوتي وجميع من يعرفني والى كل من سينصفح هذه المذكرة .

الطالب : سالمي احمد

إهداء

أحمد الله عز وجل وأشكره ان منحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل

المتواضع

الذي اهديه الى والدي الكريمين

كما أهدي هذا العمل إلى زوجتي وولدي ابراهيم

والى جميع اخوتي وجميع من يعرفني والى كل من سينصفح هذه المذكرة .

الطالب : لعجاج محمد

تشكرات

الشكر أولا لله عز وجل الذي امدنا بكرمه وعونه لاتمام هذا العمل المتواضع ثم الشكر الى الاستاذ المؤطر الذي اشرف علينا لانجاز هذا العمل. وكذا الشكر موصول لكل اساتذتنا الكرام الذين درسونا طوال حياتنا الدراسية من الابتدائي الى الجامعة.

-

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية باعتبار المؤسسات البنكية الركيزة الأساسية في تقديم قروض استثمارية بمختلف انواعها ولهذا الغرض تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي تناولنا فيه مفاهيم حول ماهية البنوك التجارية وأنواع القروض الممنوحة من طرف البنك كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تطرقنا فيها الى مختلف القروض الذي يقدمها البنك لفائدة الراغبين في الاستثمار. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان للبنوك دور هام في تمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية :البنوك التجارية، تمويل، قروض، المشاريع الاستثمارية، التنمية.

Abstract: This study aimed to know the role of commercial banks in financing investment projects, considering that banking institutions are the main pillar in providing investment loans of various types. For this purpose, we relied on the descriptive approach in the theoretical aspect, in which we discussed concepts about the nature of commercial banks and the types of loans granted by the bank. We also relied on The analytical approach in the applied aspect is through a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development, in which we discussed the various loans that the bank provides to those wishing to invest. The study reached several results, the most important of which is that banks have an important role in financing investment projects to achieve economic and social development.

Key words : commercial banks, financing investment projects, development, projects.

الفهرس :

مقدمة : 10

الفصل الاول: ماهية البنوك التجارية ووظائفها 14

تمهيد : 15

المبحث الاول :ماهية البنوك التجارية 16

المطلب الاول .:نشأة البنوك التجارية 16

المطلب الثاني :تعريف البنوك التجارية 19

المطلب الثالث :أهداف البنوك التجارية: 21

المبحث الثاني :موارد واستخامات ووظائف البنوك التجارية 23

المطب الأول: موارد البنوك التجارية: 23

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية : 24

المطلب الثالث :وظائف البنوك التجارية 26

خلاصة الفصل : 29

الفصل الثاني: عموميات حول تمويل المشاريع الاستثمارية 30

تمهيد: 31

المبحث الأول : ماهية المشاريع الاستثمارية 32

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية : 32

المطلب الثاني :تقييم المشاريع الاستثمارية 33

الفرع الأول : مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية 33

الفرع الثاني : أسس عملية تقييم المشاريع الاستثمارية 33

الفرع الثالث : مراحل تقييم المشروع الاستثماري 34

المطلب الثالث :أهمية الاستثمار 35

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية 36

المطلب الاول: مفهوم التمويل وأهميته 36

الفرع الأول: مفهوم التمويل 36

الفرع الثاني :أهمية التمويل 37

المطلب الثاني: أنواع التمويل: 37

المطلب الثالث : مصادر التمويل.....39

الفرع الأول : مصادر التمويل الداخلي: 39

الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجية 40

الفرع الثالث: التمويل بالسندات.....40

الفرع الرابع: التمويل بالقروض.....41

خلاصة الفصل : 43

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف 44

المبحث الاول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.....46

المطلب الاول :ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.....46

الفرع الاول :نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 46

الفرع الثاني :مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:.....47

المطلب الثاني:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....47

المطلب الثالث: الاهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 48

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة عين بوسيف......49

المطلب الاول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين بوسيف 49

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوكالة عين بوسيف 48

المبحث الثالث: انواع وحجم القروض الممنوحة من طرف (بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة عين بوسيف).....51

المطلب الأول: :أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف وشروط منحها

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة ما بين 2010-2022:
61 .....

المطلب الثالث: اجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 63

خلاصة الفصل.....65

الخاتمة :.....67

-قائمة المراجع:.....70

مقدمة :

يعتبر الاستثمار بشتى انواعه من أهم النشاطات الاقتصادية حيث يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، كما يساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي. ويعد ايجاد مصادر لتمويل المشاريع الاستثمارية من اصعب التحديات لأن المشروع الاستثماري يتوقف نجاحه في المقام الاول على حجم رؤوس الأموال التي يتم ضخها بما يتماشى مع حجم المشروع والاهداف المسطرة من قبل صاحب المشروع الذي يسعى في الغالب الى تحقيق اكبر العوائد بتكاليف أقل. كما تتم عملية التمويل بأسلوبين هما:

إما التمويل الذاتي، أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة كارباح ، أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى الاقتراض من مختلف الهيئات المالية من بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الحياة المصرفية والتي تعمل على جمع الأموال من أجل اعادة اقراضها لسد الحاجات التمويلية لاصحاب المشاريع.

1- اشكالية الدراسة :

انطلاق مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وما واقعها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

- الأسئلة الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية تبرز لنا بعض الإشكاليات الفرعية التالية:

أ- ماهية البنوك التجارية وماهي وظائفها؟

ب-كيف يساعد تمويل البنوك التجارية في تعزيز الاستثمار؟

ت-كيف يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

2- فرضيات الدراسة:

- يسهل بنك الفلاحة الحصول على القروض بالنسبة لكل مشروع استثماري مهما كانت مردودية المشروع.
- يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متنوعة من القروض سوءا كلاسيكية أو إسلامية.
- للمشاريع الاستثمارية دور فعال في تحريك عجلة نمو الاقتصادي للبلاد و اعادة الاعتبار لها.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- تمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع وعلاقته بالتخصص بالإضافة إلى السعي وراء الاستفادة من الجانب النظري وواقعه العملي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة

4- أهداف الدراسة:

ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها مايلي:

- التعرف على مختلف المصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل.
- التعرف على مراحل منح وتسير القروض الاستثمارية وتقيمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العلمي.
- محاولة التعرف على كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية.

-تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التمويل البنكي لمواجهة للاستثمار الفلاحي ومؤشرات التنمية المحلية .

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وكذا تمكين الطلبة اصحاب المشاريع من التعرف على كيفية الحصول على قرض استثماري.

6-منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج عليمة ، وبالإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة سابق، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الدراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي وإسقاط كل منها على الأخر داخل البنك.

7- الصعوبة الدراسة:

- صعوبة الحصول على كافة المعلومات والبيانات الدقيقة من طرف بعض الهيئات بالوكالة.
- رفض البنك تزويدنا بكافة المعلومات بحجة واجب الالتزام بالسر المهني

8-حدود الدراسة:

- مكانيا : بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة عين بوسيف.
- زمانيا : فترة الدراسة : 2010-2022

9-الدراسات السابقة :

تم اختيار هذا الموضوع بعد الاطلاع على العديد من الدراسات من بينها :

دورالتمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة :جمعون نوال ، سنة2005/2004. : بجامعة: الجزائر.

كانت إشكالية هذه الدراسة: **كيف تساهم البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ؟**

10- **<u>هيكل الدراسة</u>** :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث تم في الفصل الأول التطرق إلى والبنوك التجارية ووظافها. وفي الفصل الثاني تم الربط بين المتغيرين واظهار العلاقة بين البنوك التجارية المشاريع الاستثمارية، في الفصل الثالث فقد تم اختيار دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الاول

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من اهم المؤسسات المالية الاقتصادية بالنظر لدورها الأساسي في تعبئة الموارد المالية وتوجهها نحو مختلف النشاطات الاستثمارية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات مصرفية للزبائن، مما يساهم في تطور المجتمعات التي تنشط فيها. حيث يعتبر منح القروض من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية. اذ تساهم هاته القروض في تمويل المشاريع الاستثمارية.

لدراسة أشمل تطرقنا في الفصل الأول هذا إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول :ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني : وظائف البنوك التجارية وأهميتها.

المبحث الاول :ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية الأكثر انتشارا من نظيرتها المتخصصة، فالكثير من البنوك التجارية تحولت إلى بنوك أخرى ووسعت عملياتها المصرفية لتشمل جميع القطاعات بعد ما كانت متخصصة في قطاع معين، ومن أهم ما تتميز به البنوك التجارية على غيرها هي تلقي الودائع تحت الطلب و توفير حسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

المطلب الاول .:نشأة البنوك التجارية[1]

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم, بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد. أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى لفكرة الصراف الصيرفي(الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية. أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى – القرن الثالث عشر والرابع عشر– بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة "جنوه" و"فلورنس" ، على اثر الحروب الصليبية . فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش. كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء. وترتب على كل هذا النشاط تكدسا في الثروات ونموا متزايد للفعاليات المصرفية. وكان التاجر والصائغ والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية .ثم بدا تحويل الودائع

[1]– شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ،2011– 2004، ص 25.

من اسم لاسم (أي نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين , وفيما بعد بمجرد التظهير , وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعين اسم المستفيد)التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (أي النقود الورقية بشكله الحديث.) وحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير. نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم .وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم _ أي مال الغير المودع عندهم _ بإقراضها الأفراد نظير فائدة (بعد أن لاحظوا أن جانبا كبيرا من هذه الودائع يظل راكدا بدون أن يسحب علاوة على تلك الودائع الجديدة).وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة.

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد, فقد اخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (وهذا هو السحب على المكشوف) مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون , الامر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صرفية حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها. وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفية إلى بنك. وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك " برشلونة "(1401) وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات , أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية" فينيسيا " عام (1587)وجاء بعده بنك أمستردام عام(1609) الذي أنشأته بلدية أمستردام لكي ترعى حسن تسييره وتضمن ودائعه. وعلى اثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى بدا مركز الثقل في التجارة ينتقل ابتداء من القرن السادس عشر من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي وخاصة بعد أن أصبح البحر الأبيض غير امن بالنسبة لأوروبا)و اندحار الصليبين نهائيا بعد سقوط القسطنطينية وتنامي القوة العسكرية الإمبراطورية العثمانية . تزايد ما تسميه أوروبا " القرصنة البحرية ".....الخ(وقد شهد الساحل الأوربي المطل على المحيط الأطلسي ارتفاع شان اسبانيا والبرتغال (السباقتين في الاكتشاف والفتوحات)ثم هولندا ثم انكلترا وفرنسا. وقد ازدهرت الأعمال الصيرفية في هذه الدول نتيجة تدفق الخيرات والمعادن

في القرنين السادس عشر والسابع عشر .ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا لضمان حماية المودع , باعتبار أن ثروة العائلة تسند وديعة المودع وتشكل ضمانا إضافيا[1]. وقد زادت وظائف البنوك . فبالإضافة إلى الخصم قد توسعت الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية ومن مظاهرها تكتل المنتجين بشكل كارتل واندماج المشروعات بشكل ترست واستحواذ القوي منها على الضعيف. بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو بطريق الشركة القابضة (أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى). وقد توسع نطاق حركة التركز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية. وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك , فقصرت حق إصدار الأوراق النقدية– البنكنوت – على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية , في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق نقود الودائع. والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا السويد((1668انجلترا) , (1694فرنسا) .(1800وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود إلى جانب البنوك الأخرى وتولي الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية . وفي القرن التاسع عشر انفردت وحدها بإصدار النقود (1832 في انجلترا و 1848 في فرنسا) وبدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره ، وفي استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الائتمان. وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك – أي المقرض الأخير لها – هكذا نشأت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الآجل والثقة وهكذا واكبت نشوء الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية إلى رأسمالية إلى رأسمالية احتكارية بل واستمرت أيضا في عهد الاشتراكية ولكن هذه المرة , بقصد خدمة وفائدة المجتمع بأسره. وقد رأينا في هذا السرد المختصر لتاريخ البنوك كيف أنها ورثت فعاليات التاجر الذي يقبل

[1]– شاكر القزويني ، نفس المرجع السابق، ص ص 26و27.

الودائع والصائغ الذي يقبل الودائع المعدنية والصيرفي الذي يتبادل العملات والمرابي الذي يقرض الغير بالربا, ثم أضافت لكل تلك الفعاليات خدمات أخرى متعددة سنراها فيما بعد.

المطلب الثاني :تعريف البنوك التجارية

أعطيت عدة تعاريف للبنوك التجارية من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين ولكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك:

1-يعود أصل كلمة بنك إلى الكلمة الايطالية بانكو BANCOوهي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملية، ثم أصبحت فيما بعد تعني المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم بعد ذلك أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود.[1]"

2-البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع ،ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيلها وخصم الكمبيالات وقبولها ،وشراء وبيع العملة الأجنبية ،وفتح اعتمادات مستندية صدار خطابات الضمان ،وتأجير الخزائن الحديدية ...[2]

3- " يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض) إذ، يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أولأجل كما يقدم القروض لطالبي التمويل".[3]

4- "يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ،والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من

1- نفس المرجع. ص24.

2- عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003/2002ص .12.

3- لموسمي ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية** ،مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ، .2000ص.273

ان البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلاأنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء".[1]

5- " يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ،والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من إن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذاالمضمار إلاأنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء ." [2]

6- مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لآجال محددة ، تمنح السلف والقروض وتباشر عمميات الادخار والاستثمار محليا ودوليا مما يساهم في إنشاء المشروعات ويحقق في أهدافه خطة التنمية الاقتصادية وعمليات بنكية، تجارية، مالية وفقا لما يقرره البنك المركزي.[3]

من التعاريف السابقة نستخلص إن البنوك التجارية تتميز ببعض الخصائص أهمها[4] :

- القدرة على منح الائتمان عن طريق إضافة نقودا مصرفية إلى كمية النقود.
- يعتمد الجزء الأكبر في مواردها على الودائع.
- العوامل المؤثرة في حجم الودائع ونوعيتها على مستوى البنوك التجارية هي:
  - الصورة الذهبية للبنك لدى الجمهور.
  - تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك
  - سياسات البنك ومركزه المالي سواء كان قويأو ضعيف.

---

[1]- لصادق سعيدات و تومي زرباني وقرعاني،**دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، 2012-2013، ص3.

[2]-سامر جلدة,**البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ،دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن ،2009، ص .15

[3]- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة **(الاسس النضرية والتطبيقية في المصارف التجارية)**، مؤسسة الوراق لمنشر والتوزيع ،لأردن، 2012، ص144.

[4]- مشقوف عفاف و مصمودي فاطمة الزهراء ،**دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، 2014-2015، ص7و8.

المطلب الثالث :أهداف البنوك التجارية[1]:

يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في النشاشط الاقتصادي لاي دولة وتختلف الاهداف حسب الوظائف التي يؤديها، وقد اشار البعض ان اهداف البنك التجاري تنقسم إلى ما يلي :

1- **أهداف عامة:** هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق عائد بمعدلات اكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2- **أهداف وظيفية**: وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثلا الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة.

كما أشار البعض الأخر أن أهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي:

1- **أهداف عامة:**وهي التي تركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

2- **أهداف فرعية:** وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

- **تحقيق الأمان:**أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في نشاط أوأكثر من أنشطة البنك التجاري.
- **الخدمة:** يقصد بها التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك.

[1]–محمد سمير احمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2009، ص120.

- **النمو:** وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

المبحث الثاني :موارد واستخدامات ووظائف البنوك التجارية

المطب الأول: موارد البنوك التجارية:[1]

1-الموارد الذاتية: وتشمل :

أ- رأس المال : ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك ،وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين .ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للبنك وعادة تفرض التشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس ،ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية عرض استثماري معين.

ب-**الاحتياطات** :هي ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتنقسم إلى قسمين:

- **الاحتياطي القانوني**:وهي ما يلزم به البنك المركزي البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه.
- **الاحتياطي الخاص**: يحدده مجلس إدارة البنك ،وهو نسبة من الإرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة متوقعة ،ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

2-الموارد غير ذاتية (الخارجية): وتشمل :

أ- **الودائع**: يمثل هذا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من خصوم البنك ،وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية ،وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.

[1] علي بوعبد الله ، **وظائف الادارة المصرفية**،رسالة ماجستير في العوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006/2005، ص06.

ب- **شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع** :هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

ت- **مستحق للبنوك** : ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أوأجنبية، حيث تنشا هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية :

يمكن القول أنه وكما تعبر خصوم البنك عن موارده تعبر أصوله عن استخداماته لتلك الموارد ومحاسبيا تتعادل بالضرورة القيمة الدفترية لأصول البنك مع قيمة خصومه والتزاماته، بينما تختلف عادة القيمة الفعلية لأصول البنك مع قيمتيا الدفترية بالتالي تختلف عن قيمة الخصوم أو الالتزامات وبالتالي يمكن تصنيف هذه الأصول إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يمي:

1-المجموعة الأولى :

الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة يمكن تسميتها بخط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملائه:[1]

- **الارصدة النقدية بالخزينة:** وتشمل البنكنوت، والعملات المعدنية المعاونة والعملات الأجنبية والذهب (نقود وسبائك ذهبية) لدى المصرف في تاريخ الميزانية، ويحتفظ البنك التجاري بالأصول السائلة في خزائنه والتي تغذيها الإيداعات اليومية للعملاء لمقابلة حركة سحب المودعين، وصرف قيمة الشيكات والحوالات وغيرها ويتأثر حجم الارصدة النقدية بالخزائن وتطوره بعدة اعتبارات أهمها: الوعي البنكي والادخاري، مدة استعمال الشيكات في المعاملات بين الجمهور، ثقة العملاء في الجهاز المصرفي...الخ

[1]- انس بكري، وليد صافي، **مرجع سابق**، ص119.

- **الأرصدة لدى البنك المركزي:** وتعبر هذه الأرصدة (الفعلية)عن نسبة الاحتياطي القانوني

وتتكون عادة من :

الأرصدة القانونية: وهي القدر الذي يمكن البنك من بلوغ نسبة الاحتياطي القانوني.

الأرصدة الفائضة: وهي التي تزيد عن الحد القانوني المقرر.

وهذه الأرصدة تحتفظ بيا البنوك التجارية لدى البنك المركزي بحكم القانون وبدون فائدة، وتحتسب كنسبة من الودائع لدى كل بنك، وتخول القوانين البنكية تحديدها لمجلس إدارة البنك المركزي لاعتبارات المرونة.[1]

2-المجموعة الثانية :

وتشمل عمى غالبية أصول البنك التي يوظف فييا القسم الأكبر من موارده، والتي تبرز الطبيعة المميزة للنشاط التمويلي للبنوك التجارية ويمكن تفصيل المجموعات الفرعية المكونة لهذه المجموعة الكبرى من الأصول على النحو التالي:

أ- **مجموعة الأصول شبه النقدية أو شديدة السيولة:**ويندرج ضمنها قيم متنوعة تحت التحصيل تتمثل في مستندات القيم المالية التي تشتريها البنوك من عملائها قبيل استحقاقها أو قبيل تحصيلها ، وأيضا الأرصدة المستحقة على البنوك سواء كانت بنوك محلية أو في الخارج، ويدخل أيضا ضمن هذه المجموعة ما تطلق عليه البنوك الانجليزية القروض القابلة للاستدعاء(call Money)وهي القروض التي تمنحها تلك البنوك عادة إلى بيوت الخصم على أن تستردها بعد طلبها بوقت لا يتجاوز يوم أو يومين، ومن المعروف أن احتمال توقف بيوت الخصم عن الدفع ضعيف جد

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **التسييلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت،1998،ص19.

ويمكن استبعاده لأن بيوت الخصم تستطيع الحصول على نقد من بنك انجلترا عن طريق خصم أذون الخزانة والكمبيالات المقبولة منها. [1]

ب- **مجموعة الأوراق المالية الحكومية:** تتمثل في اذونات الخزانة، سندات حكومية، تتمتع بدرجة عالية عن السيولة وترتفع سيولة الأوراق المالية الحكومية المتوسطة والطويمة الأجل لإمكانية الاقتراض بضمانها من البنك المركزي.

ت- الكمبيالات المخصومة: تتمثل في الأوا رق التجارية التي تقبل البنوك بضمها للعملاء وتكون لفترة زمنية قصيرة.[2]

ث- القروض والسلف: وهي من أهم أوجه استخدامات الأموال في البنوك، والتي من ورائها عوائد مجزية، وخاصة بالنسبة للقروض القصيرة الأجل للعملاء من رجال الأعمال والمؤسسات ، بالإضافة إلى مساهمة هذه القروض في دعم نشاط الاقتصاد للوحدات الاقتصادية ، والتي تعتمد في تمويلها على الائتمان المصرفي.[3]

3-المجموعة الثالثة :وتتمثل بالأصول التي يضع البنك التجاري جانبا من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الرغبة بالدرجة الأولى، ويمثل عامل السيولة هنا الدرجة الثانية[4].

المطلب الثالث :وظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة وظائف منها التقليدية ومنها الحديثة :

1-الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل فيما يلي:

---

[1] - صبحي تادرس قريصة، **النقود والبنوك**، دار النيضة العربية، بيروت ،1984 ، ص ص 136. 137.

[2]. انس بكري، وليد الصافي، مرجع سابق، ص120.

[3] - زهير الحدرب، لؤي وديان، **محاسبة البنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن ، ،2012، ص27.

[4] - انس البكري ، وليد الصافي, مرجع سبق ذكره، ص 121.

أ- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها.

ب- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والإستثمار مايلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمصلحتها أو مصلحة عملاءها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات والضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء الشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة واصدار الشيكات المسحوبة عليها
- المساهمة في اصدار أسهم وسندات شركات المساهمة
- توفير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.[1]

2-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

تتمثل فيما يلي:

أ- ادارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الإستشارات الإقتصادية والمالية من خلال ادارة مختصة.

[1]محمد مصطفى السنهوري،" **إدارة البنوك التجارية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر،2013، ص34.

ب- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

ت- المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية وهذا بتجاوز البنك الإقراض بالآجال اقصيرة الى الإقراض بالآجال المتوسطة والطويلة نسبيا.

ويضاف الى المصارف في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد وظائف أخرى أهمها:

- **وظيفة التوزيع** :في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للانتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.
- **وظيفة الإشراف والرقابة** :تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي في عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أستخدامها فيما رصدت له من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها[1].

[1] محمد مصطفى السنهوري، "**مرجع سبق ذكره**"، ص85.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل العديد من المفاهيم النظرية التي تتحدث عن البنوك التجارية استنتجنا من خلالها أن البنك التجاري هو مؤسسة مالية تعتبر كوسيط بين أشخاص يمتلكون فوائض من الأموال وأشخاص يعانون من عجز في الأموال، حيث يقوم البنك بتجميع تلك الفواض واعادة ضخها لاصحاب المشاريع. كما تطرقنا إلى العديد من خصائص البنوك التجارية وأهدافها المتمثلة في الربح بدرجة أولى إضافة إلى السيولة والأمان، وكذلك تناولنا وظائف البنوك التجارية، ومصادر تمويلها سواء كانت ذاتية او خارجية.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر تطوير الاستثمار بمختلف انواعه من اهم الغايات التي تسعى اليها أي دولة بغية تطوير اقتصادها لما تدره المشاريع الاستثمارية من أموال تعود بالفائدة على الدولة وعلى المجتمع. ولما كان المال هو المحرك الاساسي لأي استثمار توجب على أصحاب المشاريع ايجاد مصادر للتمويل. حيث تعتبر البنوك واحدة من بين أهم تلك المصادر.

ومن أجل التوسع أكثر سوف نتطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الاول :ماهية المشاريع الاستثمارية

المبحث الثاني أليات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية

المبحث الأول : ماهية المشاريع الاستثمارية

تعد المشاريع الاستثمارية المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني لما تدره من اموال تعود بالفائدة بالدرجة الأولى على صاحب المشروع ومن ثم على المجتمع ككل حيث تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة بصفة عامة.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية :

للوصول إلى تعريف المشروع الاستثماري لابد من تعريف المشروع والاستثمار بصفة عامة. حيث عرفت جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع بأنه: مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة والزمن والجودة المخطط لها[1].

أما الاستثمار فهو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية.[2]

1-**تعريف المشروع الاستثماري** :هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري منها مايلي:

1- هو اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة[3].

2- هو إتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة بمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع[4] .

---

[1] - احمد يوسف دودين، **إدارة المشاريع**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ،2012ص 2.

[2] - Abdallah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets,** Berti Edition, Imprimé en France, Paris 1999, P :7.

[3] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **د ا رسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات ، BOT** الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ،2005، ص5و6.

[4] - -بهاء الدين أمين ، **د ا رسات الجدوى الاقتصادية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان،،2013، ص11 .

المطلب الثاني :تقييم المشاريع الاستثمارية

الفرع الأول : مفهوم تقييم المشاريع الاستثمارية

تعرف على أنها عملية ودراسة معمقة الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل في ضوء تخمين متوقع لعوائد القرار الاستثماري، ويعرف على أنه أسلوب أو طريقة منظمة تستخدم للتعرف على مدى النفع الذي يتحقق من خلال القرار الاستثماري، وتمنح هذه الدراسة المنظمة متخذ القرار تصورا شاملا لما سيكون عليه المشروع خلال حياته المتوقعة، حيث يمكن من إقامة المشروع من عدمه، وفق معايير ومقاييس محددة مالية، اقتصاديا واجتماعيا يضاف إلى ذلك أنه يساعد متخذ القرار في معالجة العقبات مالية التي قد تواجه المشروع في المستقبل، أي أنه يمكن للجهات المعنية اختيار البديل الافضل بين البدائل المتاحة.[1]

الفرع الثاني : أسس عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

من الأسس والمبادئ التي تستند عليها عملية تقييم المشاريع الاستثمارية وهي كالتالي[2]:

- لا بد أن تضمن عملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة؛
- لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق والانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة، أي بإزالة التعارض بين المشروع والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليها؛
- لا بد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح عملية التقييم، خاصة ما يتعلق بها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛

---

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية** "، دار الجامعية، مصر، 2005،ص93.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **نفس المرجع السابق**، ص127.

- إن عملية التقييم لا بد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه؛
- إن عملية التقييم تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع، وصولا إلى البديل المناسب؛
- لا بد أن تضمن عملية التقييم تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية؛

الفرع الثالث : مراحل تقييم المشروع الاستثماري [1]

يمر المشروع الاستثماري بالمراحل التالية:

1- **مرحلة تجديد المشروع الاستثماري:** يبدأ المشروع كفكرة ثم يلي ذلك مرحلة تجديد المشروع والتي ترتكز على ما تتضمنه تلك الفكرة، فيما يتعلق بعناصر المشروع السابق ذكره.

2- **إعداد المشروع:** تتضمن هذه المرحلة إعداد دراسات جدوى المشروع ونقصد به دراسة جدوى تلك المنهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتي تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات العلمية، التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختيار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محدودة تتمحور حول الحصول على أعلى عائد أواقصى منفعة للمستثمر على مدى عمره الافتراضي وتكون هذه الدراسة من نواحي مختلفة:

- الجدوى الفنية للمشروع أي اختيار أساليب الإنتاج.
- الجدوى التسويقية للمشروع أي دراسة السوق.
- الجدوى التمويلية للمشروع أي مصادر التمويل.

3- **تقييم المشروع قبل التنفيذ:** يشمل التقييم المالي والتجاري والتقييم الاقتصادي، التقييم الاجتماعي للمشروع قبل تنفيذ هويقوم بتقويم المشروع قبل تنفيذ الجهات الممولة للمشروع، سواء كانت الجهات المحلية أو الأجنبية المقدمة للقروض، وتعتمد تلك الجهات في إجراء دراسة تقييميه للمشروع على دراسة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذه، وأحيانا تقوم

[1]- ايت عقيل أمال، سليك مريم، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الخاصة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم، فرع اقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي البويرة، 2010، ص 35.

الجهات الممولة وبمساعدة الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع في إعداد دراسات الجدوى.

4- **المشروع أثناء التنفيذ:** وتتضمن مراحل تنفيذ العمليات، وتوقيعها والإشراف عليها ومراقبتها لتسجيل ما يتم تنفيذه، وتجدر الإشارة هنا إلى تجارب أثبتت انه إذا كان التنفيذ سيئ، فانه يؤدي إلى فشل المشروع رغم ثبوت جدواه قبل تنفيذه.

5- **تقييم المشروع بعد التنفيذ:** يشمل التقييم المالي والتجاري والاقتصادي والاجتماعي للمشروع ويختلف تقييم المشروع قبل تنفيذه رغم أن المقاييس المستخدمة فيها واحدة حيث أن الأول يعالج التدفقات الداخلية والخارجية الفعلية عن تلك المتوقعة وبهدف التقييم بعد تنفيذه إلى معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة للاستفادة منها في تحسين المشاريع الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث :أهمية الاستثمار

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني و كذلك على مستوى الفرد و يمكن أن نتناول ذلك وفق لما يلي :

أولا-الأهمية على مستوى الفرد:

- يساعد المستثمر على معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة.
- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحققة من الاستثمار.

ثانيا: الأهمية على مستوى الوطني:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1]- ايت عقيل أمال، سليك مريم، **نفس المرجع السابق**، ص 36.

- زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.[1]

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

إن إمداد المشاريع الاستثمارية بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي توجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، وأن الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه صاحب المشروع، وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا يحسن استثماره، بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبير. ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول البحث في التمويل ومختلف مصادر التمويل التي يلجأ اليها صاحب أي مشروع.

المطلب الاول: مفهوم التمويل وأهميته

الفرع الأول: مفهوم التمويل

نجد أن للتمويل عدة تعاريف نظرا لاختلاف الآراء نذكر منها:

تعريف 01:التمويل هو الحصول على الأموال من مصادر مختلفة و من ثم حسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات[2].

تعريف 02:التمويل هو مجموعة الوظائف الإدارية في المؤسسة التي تتعلق بإدارة حركة النقود حتى تتوفر للشركة وسائل تحقيق أهدافها بوجه مقبول قدر الإمكان، وتستطيع في الوقت نفسه مواجهة التزاماتها المالية عندما يحين موعدها[3].

---

[1]- قاسم نايف علوان،**إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان-الأردن،2012، ص30.

[2] – محمد عثمان وآخرون، **التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، 1975،ص 16.

[3] – –عبيد أحمد حجازي، **مصادر تمويل مع شرح لمصدر القروض وكيفية معالجتها ضريبيا**، دار النهضة العربية ،2001ص 12.

تعريف 03:هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام.[1]

معنى التمويل في الاقتصاد الحديث هو الامداد بالأموال وقت الحاجة لجميع القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة، وقد يكون التمويل داخليا أي أن المؤسسة هي التي تمول مشاريعها واحتياجاتها، كما قد يكون خارجيا عادة ما تطلب المؤسسة قرضا من أي مؤسسة أخرى سواء كانت مالية أواقتصادية .

الفرع الثاني :أهمية التمويل

للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في[2]:

- ✓ تحرير الأموال أو الموارد المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ✓ يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- ✓ يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال معدات؛
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هو القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

المطلب الثاني: أنواع التمويل:

هناك عدة أنواع للتمويل نذكرها في ما يلي :

أولا : من حيث المدة:

---

[1] – حسن الهموندي، **المؤسسات النقدية**، دار النشر، لبنان،1890،ص8.

[2] – أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع،2008،ص 25.

1-**تمويل قصير الأجل** :يقصد به تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة ويستخدم كذلك لتمويل الاحتياجات المالية المؤقتة لتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة[1].

2-**تمويل متوسط الأجل** :وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشر سنوات، حيث تلجأ المؤسسات إلى التمويل متوسط الأجل (إلى جانب التمويل القصير الأجل) ويعرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في رأس المال العامل المتداول وبالإضافة إلى موجوداتها الثابتة.

3-**تمويل طويل الأجل** :مثل القروض البنكية، السندات... إلخ وتكون مدتها أكثر من عشر سنوات[2].

ثانيا : من حيث مصدر التمويل:

ينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

1-**التمويل الذاتي** :يعتبر التمويل الذاتي عنصرا من عناصر التقييم، هو عبارة عن القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها.

2-**التمويل الخارجي** :ويكون مصدره من خارج المؤسسة بعيدا عن مالكيها مثل: الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، ... إلخ.[3]

ثالثا: الغرض من التمويل:

1-**تمويل الاستغلال** :يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لهم النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد

[1]- جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، ص 333.

[2]- عبد الغفار حنفي، **أساسيات الاستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000،ص496 .

[3] - -الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 151.

الخام، ودفع أجور العمال، وما ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الاتفاق.[1]

2-تمويل الاستثمار :يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، وتوسع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات، وما يليها من العمليات التي يترتب القيام بها زيادة التكوين.[2]

المطلب الثالث : مصادر التمويل

إن تسيير المشروعات الاستثمارية يستلزم اموالا لتغطية تكاليفه سواء من رأس المال المدفوعة عند بداية المشروع أو عن طريق الاقتراض، مع تقديم ضمانات السداد اللازمة أو من الاحتياطات ومخصصاته المالية.

الفرع الأول : مصادر التمويل الداخلي:

1-التمويل الذاتي : التمويل الذاتي هو العملية التي تقوم على أساسها المؤسسة الاقتصادية بتمويل نشاطاتها واستثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، حيث يتم التمويل بأموالها الخاصة.[3]

2-مكونات مصادر التمويل الذاتي:

أ- **الأرباح الغير موزعة** :وهي الأرباح السنوية غير الموزعة على المساهمين، والتي تهدف إلى توسيع وتنمية المؤسسة ويعتبر الربح غير الموزع على المساهمين من العناصر الأساسية لتكوين مورد مالي.

---

[1] -مصطفى السيد شيخه، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،1999،ص370.

[2]- رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة،2003 ،ص 04.

[3]- جعدي رائدة، يزيد كريمة، **آليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع البويرة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة البويرة، 2019/2018، ص35.

ب- **الاحتياطات** :هي عبارة عن جزء من النتيجة الموزعة والموجهة لسد الاحتياجات الذي تستعين به المؤسسة للتوسع في نشاطها ومواجهة المخاطر المستقبلية، حيث يعتبر من مصادر التمويل الداخلية التي تستعملها في تمويل أصولها والذي يصبح جزء من حقوق الملكية.

ت- **الاهتلاكات** :تمثل الاهتلاكات العنصر الرئيسي في التمويل الداخلي أو الذاتي للمؤسسة، وهي التي تمثل قيمة التدني السنوي لاستثمارات المؤسسة، فهي مخصصات لتعويض أصولها مستقبلا. وقد يتدخل المشرع في بعض الحالات لتمييز هذا النوع من التمويل أو لحفظه من آثار هبوط قيمة النقود وذلك بفرض طرق معينة لحساب أقساط الاهتلاك.

ث- **المؤونات** :وهي تمثل الأعباء التي تقدر الخسارة المحتملة للأصول غير المهتلكة[1].

الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجية

1- **الائتمان التجاري** : هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة قصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويمكن تعريف الائتمان التجاري من وجهة نظر الإدارة المالية بأنه تسهيلات قصيرة الأجل يحصل عليها المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها وأحيانا يحصل عليها بدون كلفة إذا تم منح الائتمان بدون شروط دفع. [2]

2- **الفرع الثاني: التمويل بالسندات**

تعد السندات بمثابة عقد واتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر ويقتضي هذا الاتفاق بأن يقرض المستثمر للجهة المصدرة مبلغا من المال لمدة محدودة وسعر فائدة معين وهو قابل للتداول من خلال إمكانية بيعه.[3]

---

[1]- جعدي رائدة، يزيد كريمة، **نفس المرجع السابق**، ص ص 35 و 36.

[2]-دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، ص221.

[3]- -محمد سعيد عبد الهادي، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2008،ص 85.

ومن بين خصاص السنات نذكر :

- أنّها أموال اقتراض؛
- فوائدها مصاريف تحسب من الدخل قبل احتساب الضريبة؛
- لها موعد استحقاق سدادها بحلوله أو قبل ذلك إذا كانت قابلة للاستدعاء؛
- قد تباع السندات بأسعار تقل عن القيمة الاسمية لها، وذلك في رأينا تشجيعا للمكتتبين، ويعد الفرق بين سعر البيع والقيمة الاسمية بعلاوة إصدار، كما قد تسدد السندات بقيمة أعلى من القيمة الاسمية وعندئذ يعرف الفرق بعلاوة التسديد[1].

الفرع الثالث: التمويل بالقروض

1- القروض قصيرة الأجل

تعتبر من مصادر التمويل التي تمول الدورة الاستغلالية للمؤسسة الاقتصادية، وهي القروض التي لا يتجاوز أجلها عام، فهي تمول أسفل الميزانية وتستعمل في مواجهة الخلل المؤقت بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.[2]

2- القروض المتوسطة الأجل: هي القروض التي يتجاوز أجلها العام ولا يزيد عن خمس سنوات. ولا شك في أنّ للبنوك دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية متوسطة الأجل للمؤسسات والتي تستحق بعد أكثر من سنة إلى غاية خمس سنوات أو أكثر أحيانا وغالبا ما تكون القروض المصرفية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات.

3- القروض طويلة الأجل: إنّ القروض طويلة الأجل هي عبارة عن عقد يتم بين المؤسسات المالية والمؤسسة المطالبة للقرض، ويتم تحديد بنود وشروط العقد على أساس التفاوض بين الطرفين وتشمل بنود العقد النقاط التالية:[3]

---

[1]- -زياد رمضان، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،1996 ، ص 13.

[2]- -طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002،،ص 51.

[3]- -نور الدين خباية، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، .199 ،ص504.

- قيمة القرض؛
- مدة القرض وميعاد استحقاقه؛
- معدل الفائدة وكيفية تسديد الفوائد.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل عموميات حول تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تطرقنا خلالها الى مفهوم المشاريع الاستثمارية وطرق تمويلها من خلال معرفة اهمية المشاريع الاستثمارية بالنسبة لاصحاب المشاريع وكذا بالنسبة لاقتصاد الدول. ودرسنا كذالك اهم مصادر التمويل المتاحة للمستثمر الذي يرغب في تمويل مشاريعه وتعظيم أرباحه والمتمثلة اساسا في القروض البنكية بمختلف أنواعها .

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد إتمام الدراسة النظرية التي قمنا بها، والتي تطرقنا فيها إلى التعريف بالبنوك التجارية من خلال معرفة نشأتها ودورها واهميتها في النشاط الاقتصادي للدول، وإلى مختلف أدوارها في جانب تمويل المشاريع الاستثمارية على اختلاف أنواعها وأحجامها وأهدافها، عن طريق تقديم البنوك قروض إلى اصحاب تلك المشاريع. فما تبقى لنا سوى تدعيم كل ما ورد في الفصول السابقة النظرية بدراسة تطبيقية بغية توضيح كيفية سير عملية تقديم القروض الاستثمارية من طرف البنوك التجارية.

إن عمليّة القيام بمشروع استثماري مرهونة لدرجة الأولى بتوفير التمويل اللازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية، والإعانات المقدمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية،فنجد أن بعض القوانين تنص على منح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائيّة وشبه جبائيّة ضمن شروط محددة. الا ان مبلغ المساهمة الشخصية ومبلغ الاعانة غير كافيان لتغطية تكاليف المشروع المراد القيام به لذا يلجأ صاحب المشروع الى طلب قرض من البنك التجاري، وفي معرفة ما مدى تطابق الجانب النضري مع الجانب التطبيقي، توقفنا عند معطيات أحد البنوك التجارية من خلال **بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة عين بوسيف.**

حيث سوف نتطرق إلى: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في المبحث الأول و الإجراءات اللازمة لطلب و منح قرض في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث تناولنا تقيم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – عين بوسيف– في تمويل المشاريع الإستثمارية

المبحث الاول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

للقيام بتطبيق الدراسة على الواقع تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي هذا المبحث سنقدم البنك نشأته وأهدافه وهيكله التنظيمي.

المطلب الاول :ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

–قبل تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا بد من معرفة نشأته.

الفرع الاول :نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي انشأ بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 86. 106الصادر في 11جمادى الأولى 1402هـ الموافق لـ 1982/03/11حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الارياف. وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988إلى شركة مساهمة ذات رأس المال قدرة 22مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200سهم بقيمة 1.000.000د ج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون نقد والقرض في 1990/04/14الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع تحمي البنك وتجعل معاملته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بـ 340وكالة.

[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني :مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

_بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BAD** هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويعد تاجر في علاقته مع الغير. اعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند انشائه وسيلة من وسائل سياسة الحكومة والتي ترمى إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية الريف .إذن هو بنك متخصص، مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بقصد تطوير الريف والإنتاج الغذائي النباتي والحيواني على الصعيد الوطني. إن بنك الفلاحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بأنه في آن واحد بنك ودائع وبنك اقراض. [1]

المطلب الثاني:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض مثلا الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي واقطاعات الاخرى.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- اعتباره كاداة من ادوات التخطيط المالي قصد انجاز المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- القيام بعمليات مختلفة مثل منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل.

[1]- - بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]

- ✓ ضرورة العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية للمنتوجات الفلاحية.
- ✓ رفع مستوى الفلاحة في الانتاج الوطني.
- ✓ تنمية الري ببناء السدود.
- ✓ الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة.
- ✓ زيادة حجم الودائع لديه وذلك من خلال التسهيلات والخدمات المتميزة التي يقدمها البنك للمودعين لديه.
- ✓ يهدف البنك إلى إحداث النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات وخاصة قطاع الفلاحة باعتباره محور عمل.
- ✓ يعمل البنك على تحقيق الأرباح كهدف مهم باعتباره بنكا تجاريا.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق.
- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- ✓ التسيير الجيد لخزينة البنك في ما يخص العملة المحلية والعملة الصعبة.
- ✓ تنمية موارد البنك واستخدامها في تقديم قروض منتجه.

[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة عين بوسيف.

بعد دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة من حيث نشأته ومعرفة مهامه وأهدافه، سوف نتطرق في هذا المبحث الى الدراسة الميدانية لوكالة عين بوسيف التي كانت محل تربصنا.

المطلب الاول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين بوسيف[1]

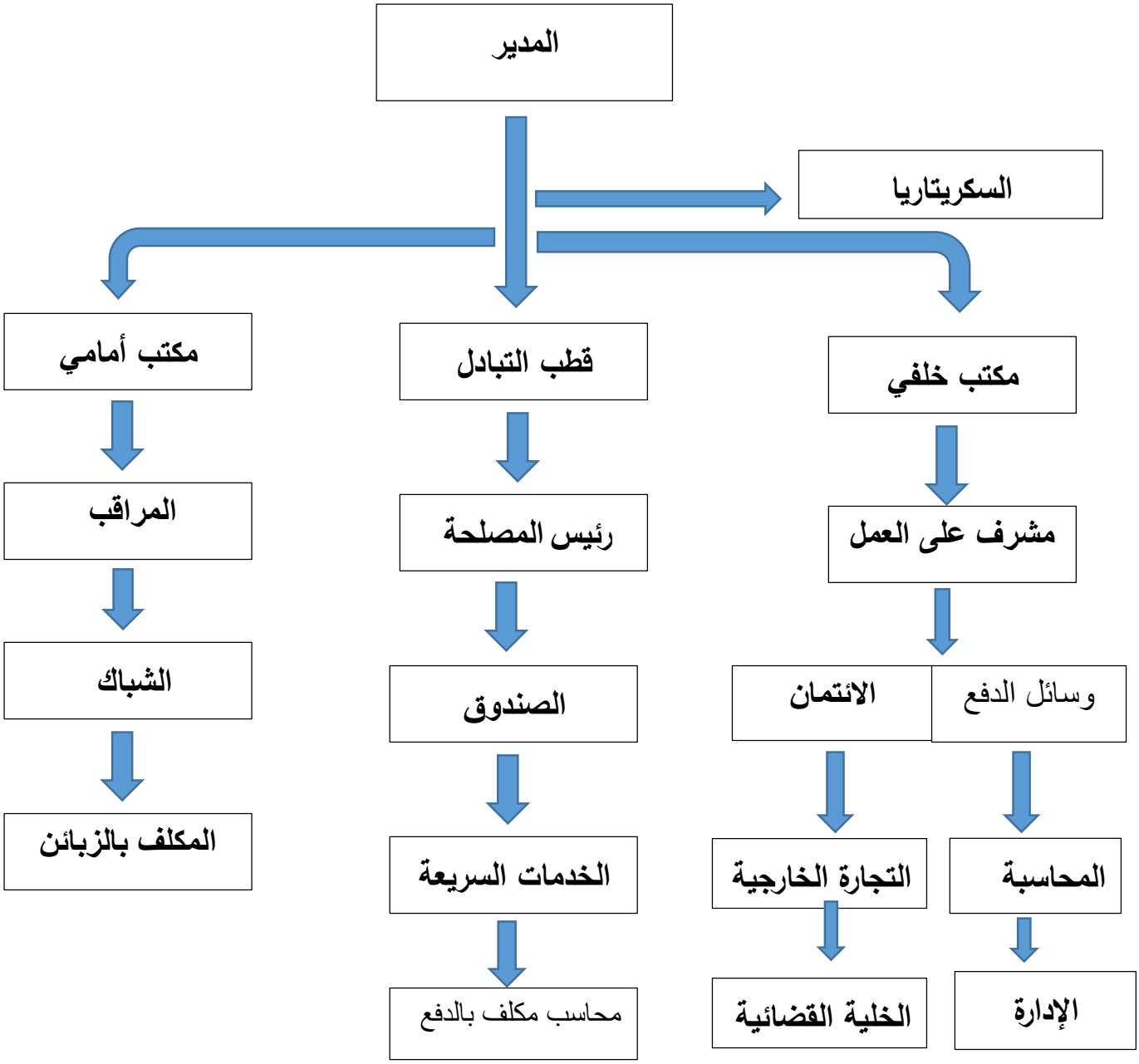
بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية. حيث كان قرار انشاء الوكالة "856" في تاريخ 1982/03/13. تحت رقم 106/86 والتي فتحت أبوابها تحت ادارة المدير "الحاج محمد محمد" بحضور اطارات سامية من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر، وهو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33.000.000.000,00 دج حددت حياة المؤسسة بـ 99سنة ابتداء من يوم تسجيلها في السجل التجاري، يقع مقرها الاجتماعي في الجزائر. 17 شارع نهج العقيد عميروش. ص.ب 544 الجزائر. حيث يوجد بها 12 موظف يمارسون مختلف النشاطات البنكية.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لوكالة عين بوسيف.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل مؤسسة يمتلك هيكل تنظيمي حيث يسمح المخطط المذكور في الشكل رقم (1–1) بتحديد العلاقات التسلسلية في مختلف اجزاءها.

[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (1-1) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف.



المصدر : المرسوم الرئاسي رقم 82/206 المؤرخ في 1982/03/13 المتعلق بانشاء بنك الفلاحة والتمية الريفية.

المبحث الثالث: انواع وحجم القروض الممنوحة من طرف (بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة عين بوسيف)

سوف نتطرق في هذا المبحث الى انواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية واجراءات منحها وكذا حجمها خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2022.

المطلب الأول: :أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف وشروط منحها.[1]

I. من حيث النشاط :

1-قرض الاستثمار : هناك عدة انواع من قروض الاستثمار يمكن تقسيمها حسب نوع القطاع :

أ-قطاع نشاط الفلاحة/ الصيد:

- **القرض المشروط (مخطط PNDA):**

الوثائق المطلوبة :

- طلب القرض.
- بطاقة المزارع.
- البطاقة الفنية للمشروع.
- الفاتورة الشكلية (التقييم الأولي).
- الوضعية الجبائية.
- الوضعية شبه جبائية.
- دفتر الشروط.
- قرار منح الإعانة من طرف الصندوق الوطني FNRDA.

- **قرض الاستثمار (خارج مخطط PNDA) :**
  - **الوثائق المطلوبة :**

[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- طلب القرض.
- دراسة تقنية اقتصادية.
- الحصيلة وTCR للسنوات الثلاث الأخيرة.
- الحصائل وحسابات الاستغلال التقديرية وTCR التقديرية لمدة خمس سنوات.
- خبرة المنجزات في الموقع.
- الفاتورة الشكلية (التقييم الأولي).
- امتيازات ANDI و FNDA.
- الوضعية الجباية وشبه الجبائية.
- عقد المليكة او الترخيص بالاستثمار أو الكراء.
- رخصة البناء.
- رخصة مصالح الري أو غيرها اذا اقتضى الأمر.

- قرض الاستثمار في الصيد البحري :

- **الوثائق المطلوبة :**
- طلب القرض.
- قرار منح الاعانة من طرف FNDPA.
- دفتر الشروط.
- رخصة مديرية الصيد والموارد البحرية لاسترداد التجهيزات.
- امتيازات ANDI.
- خبرة وتقييم الأملاك في حالة ما اذا كانت هناك اقتراحات للرهن.
- الفاتورة الشكلية.
- دراسة تقنية– اقتصادية للاستثمار الثقيل.

أ-قطاع الصناعة، التجارة، الاشغال العمومية والبناء، الخدمات والصحة:

الوثائق المطلوبة :

- طلب قرض.

- دراسة تقنية–اقتصادية.
- الحصيلة وTCR للسنوات الثلاث الأخيرة.
- الحصائل وحسابات الاستغلال التقديرية وTCR التقديرية لمدة خمس سنوات.
- خبرة المنجزات في الموقع.
- الفاتورة الشكلية (التقييم الأولي).
- امتيازات ANDI .
- الوضعية الجباية وشبه الجبائية.
- التقييم الاولي التقديري للاشغال الباقية في طريق الإنجاز.
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء.

- **قرض الاستثمار في مجال الصحة :**

الوثائق المطلوبة:

- طلب القرض.
- الشهادة في الاختصاص.
- رخصة الممارسة المسلمة من طرف السلطة الوصية.
- امتلاك أو تأجير مكتب تساوي مدة كرائه على الأقل مدة القرض.
- الفاتورة الشكلية.
- وضعية مالية تثبت مستوى الدخل.
- دراسة تقنية–اقتصادية للاستثمار الثقيل.

المركبات المنفعية :

- الوثائق المطلوبة :

- فيما يخص التجار والمؤسسات الصغيرة.
- السجل التجاري.
- ان يكون النشاط قد بدأ منذ عامين على الأقل بنفس العنوان.
- عقد الملكية لشهرة التجارة أو عقد الكراء تساوي مدته مدة القرض على الأقل.
- وضعية مالية تثبت مستوى دخل يسمح بتغطية استحقاقات القرض.

- رخصة السياقة صنف "ب" محصل عليها منذ أكثر من عام لاتزال على قيد الصلاحية او شهادة استخدام سائق-موزع.

2- قروض الاستغلال:

أ- قطاع النشاط : الفلاحة (خارج مخطط PNDA) : خاص بـ:

- **المزارعين الخواص فرديون في بداية نشاطهم.**

- **الوثائق المطلوبة:**
- طلب القرض.
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- عقد الملكية او الترخيص او الكراء للأراضي و/او محلات الاستغلال.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الانتاج التقديري.
- فواتير شكلية او تقييم اولي قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري.

- **المزارعون المجمعون** :

الوثائق المطلوبة:

- طلب القرض
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- عقد الملكية او الترخيص او الكراء للأراضي و/او محلات الاستغلال.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الانتاج التقديري.
- فواتير شكلية او تقييم اولي قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري

- محضر انتخاب المسير.
- الحصيلة التقديرية .
- القانون الاساسي.

- **المستغلات الفلاحية الفردية (EAI) :**

- الوثائق المطلوبة :

- طلب القرض
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- العقد الاداري او عقد الترخيص .
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الانتاج التقديري.
- فواتير شكلية او تقييم اولي قبل استعمال القرض.
- مخطط التمويل التقديري
- الحصيلة التقديرية .
- القانون الاساسي.

- **المستغلات الفلاحية الجماعية** :

- طلب القرض
- بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- العقد الاداري او عقد الترخيص .
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الانتاج التقديري.
- فواتير شكلية او تقييم اولي قبل استعمال القرض.

- مخطط التمويل التقديري
- محضر انتخاب المسير.
- الحصيلة التقديرية .
- القانون الاساسي

أ- **قطاع النشاط: الصناعة- التجارة- الخدمات- الاشغال العمومية والبناء:**

- **مقاولات الاشغال العمومية والبناء:**

- **الوثائق المطلوبة :**
- طلب القرض.
- نسخة طبق الاصل مصدقة للسجل التجاري.
- القانون الاساسي.
- محضر المداولات للجمعية العامة يعين المسير ويرخص له بطلب القروض.
- نسخة من النشرة الرسمية للاعلانات الشرعية. (BOAL)
- شهادة الكفاءة المهنية.
- عقد الملكية او الترخيص او الكراء للمحلات المهنية.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- مخطط الانتاج التقديري.
- مخطط التمويل التقديري
- الحصيلة التقديرية .
- TCR

- **الصناعة –التجارة والخدمات:**

- طلب القرض.
- نسخة طبق الاصل من السجل التجاري.

- القانون الاساسي.
- محضر المداولات للجمعية العامة يعين المسير ويرخص له بطلب القروض.
- نسخة من النشرة الرسمية للاعلانات الشرعية
- عقد الملكية او الترخيص بكراء المحلات المهنية.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة.
- مخطط التمويل التقديري.
- الحصيلة التقديرية.
- TCR

- **المهن الحرة والنشاطات الخصوصية :**

- طلب القرض.
- عقد الملكية او الترخيص او الكراء للمحلات المهنية.
- الاعتماد او رخصة خصوصية.
- شهادة جبائية.
- شهادة شبه جبائية.
- حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة.
- مخطط التمويل التقديري.

I. من حيث المدة :

1-القروض قصيرة الأجل : و هي قروض تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا، و تشمل هذه القروض:

- تسهيلات الصندوق
- الخصم التجاري.

- الكفالة.
- دفع مسبق ومضمون بهدف الاستغلال و: هو قرض قصير الأجل يتجدد كل عام، موجه نحو دفع مسبق مضمون بهدف الاستغلال المؤسسات مقابل ضمانات على الشكل التالي:
- أملاك عقارية.
- سندات مالية من الدرجة الأولى (سندات دولة، أسهم مصرفية، ودائع فورية).

هدفه تلبية حاجيات العملاء في مجال الاستغلال، و يمكن أن يمتد إلى سنة كاملة، كما يمكن للزبائن الحصول على دفع مسبق يسمى على مدى بضعة سنين أقصاها 5سنوات من أجل الليونة و التيسير و . هذه القروض السالفة الذكر تمنح في حدود ضيقة، و يمتنع عن منح القروض على المكشوف. لكنه يتوسع في أنواع أخرى من القروض، و لهذا سنركز في دراستنا على أنواع القروض التي تشكل النسبة الكبيرة من محفظة قروض البنك.

- القروض للخواص :الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض للمهن الحرة(الشباب الحاصل على شهادات في المهن الحرة كالطب والمحاماة) في المناطق الريفية.

أما القروض التالية فتمثل القروض التي يتوسع البنك في منحها:

- قروض موسمية: و تكون صيغة تمويلها كالتالي: إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 10000000دج يمول بالشكل التالي:
- 10% من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 90 %تقدم له كقرض.

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط بين 10000000دج و 100000000دج يمول بالشكل التالي:

- 20%من مبلغ اللازم يدفعها العميل.
- 80%تقدم له كقرض.
- **قرض الرفيق:** قد تصل مدة استحقاق هذا القرض إلى 12شهرا، و يكون معدل الفائدة على القرض مدعم من طرف السلطة العمومية، أن أي السلطة العمومية هي من تتكفل بتسديد فوائد هذا القرض، و في حالة تعثر المقترض يقوم البنك بتمديد فترة القرض إلى 18شهرا ، لكن يسقط حق المقترض من الإعفاء من تسديد الفوائد، بمعنى يصبح ملزما بتسديد فوائد القرض.
- و يمكن تصنيف القرضين السابقين ضمن قروض الاستغلال.

2-القروض متوسطة الأجل:

و هي القروض التي تستحق السداد خلال 7سنوات و يشتمل هذا القرض على:

- قرض التحدي :هو قرض مدعم من طرف الدولة، و تكون صيغته دعمه كالآتي 5سنوات الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.
- من6إلى7سنوات : يقوم العميل بتسديد % 1من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.
- من 8إلى 9سنوات: يقوم العميل بتسديد% 3من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.
- من 10سنوات إلى نهاية مدة القرض:يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض و المقدرة بـ 5.25%.

لذا عادة ما يجتهد المتحصل على قرض الرفيق بتسديد مبلغ قرضه في أقصر مدة من خلال منحه لدفعات مسبقة.

القرض الايجاري : هذا النوع من القروض أيضا مدعم من طرف الدولة.

صيغته التمويلية :المساهمة الشخصية تكون بنسبة :10%،مساهمة الدولة بنسبة : 30%،مساهمة البنك بنسبة :60% و تحسب نسبة 10 %الممنوحة من طرف المقترض على أنها أقساط مسبقة، و 30 %إعانة من الدولة،أما60 % فتفرض عليها فائدة محددة بـ % 5.25و هذه النسبة محددة من طرف بنك الجزائر و الضمان هنا هو العتاد المؤجر.

3-**القروض طويلة الأجل:**و هي قروض تزيد مدتها عن 7سنوات قد و تصل إلى 20سنة، و يتمثل هذا النوع من القروض في القروض الاستثمارية و التي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة. و تتمثل هذه القروض في:

- قروض دعم تشغيل الشباب(ANSEJ).
- قروض للتأمين عن البطالة(CNAC).
- القرض المصغر(ANGEM).

الفرق بين النوعين الأولين يكمن في سن المستفيد حيث في(ANSEJ) (فيكون سن المستفيد بين (19و35سنة).أما في(CNAC) فيكون السن بين (35و 55سنة) .

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الفترة ما بين 2010-2022:[1]

سوف نتطرق في مايلي الى حجم قروض الاستثمار الممنوحة من طرف البنك في الفترة ما بين 2010 و 2022:

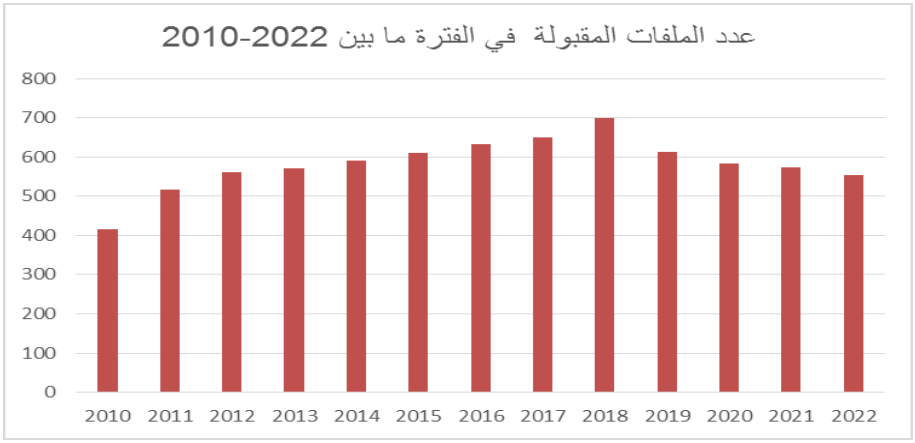
الجدول رقم 01 : القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف مابين 2010 و2022

السنوات	عدد الملفات المقبولة	مبالغ القروض الممنوحة بـ دج
2010	415	606.824.356
2011	516	681.950.163
2012	560	751.361.263
2013	571	762.732.245
2014	591	769.756.125
2015	611	800.941.120
2016	632	831.931.113
2017	651	840.845.720
2018	700	853.821.320
2019	613	753.568.420
2020	583	741.579.954
2021	574	732.678.746
2022	553	693.327.856

المصدر : وثائق مقدمة من طرف البنك.

الشكل رقم 02: تطور عدد الملفات المقبولة خلال الفترة 2010-2022

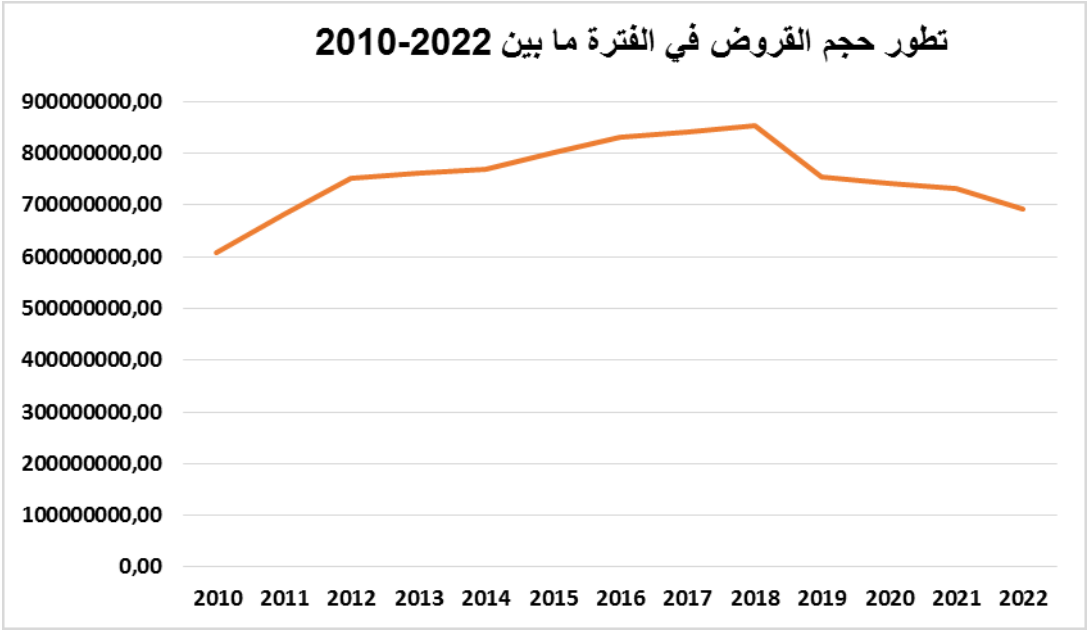
[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.



المصدر : من اعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد الملفات في الفترة ما بين 2010 و 2011 حيث ارتفع عدد الملفات من 415 الى 516 ليبلغ اعلى عدد سنة 2018 حيث بلغ عدد الملفات 700 ملف لينخفظ في السنوات الاخيرة محل هذه الدراسة وهذا راجع ربما الى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة.

الشكل رقم : 03 حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة خلالة الفترة ما بين 2010 – 2022



المصدر : من اعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

من خلال الشكل رقم : 03 نلاحظ ارتفاع في عدد القروض الممنوحة سنة 2018 ليبلغ **853.821.320 دج** ليعاود الانخفاض مرة أخرى في السنوات 2019، 2020 ، 2021، 2022.

المطلب الثالث: اجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. [1]

- يتوجه المستثمر إلى وكالةANSEJ / CNAC/ ANJEM ويطرح المشروع.
- يعين له مستشار يناقش معه هذا المشروع، و يقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- تعيين لجنة تقوم بمناقشة العميل للتأكد من أهليته للقيام بذلك المشروع و كذلك مناقشة المستشار للتأكد من جدوى المشروع، فجميع المشاريع الممولة في إطار (ANSEJ / CNAC/ ANJEM) تخضع لموافقة أولية من ذات اللجنة.
- يرسل الملف بعد الموافقة الأولية عليه إلى البنك.
- تقوم بعدها لجنة القروض بمراقبة توفر كل الوثائق المطلوبة في الملف مع التأكد من صحة الدراسة التقني اقتصادية، بعدها تقوم بدراسة و تقييم هذا المشروع بالاعتماد على المعطيات الواردة في الدراسة.
- بعد موافقة لجنة القرض على مستوى البنك على منح القرض، ترسل وثيقة القبول للوكالة و يشرع في إتمام الإجراءات الباقية لمنح القرض.
- ترسل الوكالة إشعار قبول للعميل مع طلب تكملة الوثائق الناقصة لأن الملف الذي تطلبه إحدى الوكالات ANSEJ / CNAC / ANJEMليس نفسه الذي يطلبه البنك.
- يتم فتح حساب بنكي للعميل.
- و بعدها يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في هذا الحساب.

[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- بعدها ترسل الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- عندما تضع الوكالة المبلغ في حساب العميل يقوم البنك بمنح العميل شيكا بقيمة الدفعة الأولية و المقدر :ب 30%من مبلغ القرض و يكون الشيك مدون باسم المورد،(ويسمى هذا الشيك صك للطلب).
- بعدها يقوم المورد بمنح فاتورة نهائية بمبلغ العتاد للعميل، و يقوم هو بدوره بمنحها للبنك للحصول على شيك ثاني بالقيمة المتبقية من القرض و المقدرة ب70% بعدها يقوم العميل بتثبيت تعهد الرهن الحيازي للعتاد الذي تم تمويل شرائه، و يكون الرهن طول مدة القرض، و كذلك التأمين على هذا العتاد و . هذا في حالة قروض تشغيل الشباب و قروض التأمين عن البطالة و القروض المصغرة، أما غالبية القروض الأخرى يكون تعامل العميل مباشرة مع البنك و تبقى الإجراءات المتبعة في منح القرض نفسها.

خلاصة الفصل

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك التجارية على المستوى الوطني لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر بالنظر لعدد الوكالات التي يمتلكها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى دعم النشاط الاقتصادي للدولة. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يعود بالفائدة على المجتمع الجزائري ككل.

الخاتمة

الخاتمة :

تدور إشكالية موضوع بحثنا حول اهمية البنوك التجارية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية وقد تطرقنا لمعالجة هذا الموضوع إلى أهم موارد و استخدامات البنوك التجارية وأبرز وظائفها. كما تطرقنا الى تعريف المشاريع الاستثمارية والى اهمية الاستثمار في تطوير اقتصاديات الدول من خلال المساهمة في زيادة الانتاج الوطني الذي يؤدي الى زيادة الصادرات والذي بدوره يساهم في توفير العملة الصعبة. كما القينا الضوء على أهم مصادر تمويل هاته المشاريع الاستثمارية حيث بينا أن البنوك التجارية هي المصدر الأهم من بين مصادر التمويل عبر مختلف الصيغ وانواع القروض التي تتيحها والتي من شأنها توفير السيولة لاصحاب الاستثمارات.

وانطلاق من دراسة وفهم الموضوع من الناحية النضرية باستعراض تعريف البنوك التجارية وكذا التطرق لبيان اهميتها ودورها وأهدافها ، قمنا بدراسة تطبيقية وكان مثال على ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين بوسيف خلصنا من خلالها الى النتائج التالية:

النتائج:

ب- نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة عين بوسيف – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمشروعات الاقتصادية، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.

ت- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة عين بوسيف – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.

ث- نلاحظ أن مع كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.

ج- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

نتائج اختبار الفرضيات:

وهدا ما قادنا إلى معالجة هدا الموضوع للإجابة على الإشكالية المطروحة وهي: ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وما واقعها في بنك الفلاحة والتمنية الريفية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية طرحت بعض التساؤلات عززت هي الأخرى بفرضيات أولية سيتم اختبارها فيما يلي:

-

الفرضية الأولى :يسهل بنك الفلاحة الحصول على القروض بالنسبة لكل مشروع استثماري مهما كانت مردودية المشروع. (نقبل الفرضية في شقها الأول الا أنها مرفوضة في شقها الثاني اذا ان البنك يبحث في المقام الأول عن مردودية المشروع)

الفرضية الثانية :يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة متنوعة من القروض سوءا كلاسيكية أو إسلامية. (نقبل الفرضية)

- الفرضية الثالثة :للمشاريع الاستثمارية دور فعال في تحريك عجلة نمو الاقتصادي للبلاد و اعادة الاعتبار لها. (نقبل الفرضية).

<u>التوصيات</u>:

- تشجيع الأفراد على الاقتراض من اجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا.
- الاختيار الجيد لنوعية المشاريع الممول .
- تخفيف بعض الشروط التي تعتبر معيقة لبعض المشاريع الاقتصادية.

أفاق الدراسة :

قصد اثراء الموضوع أكثر يمكن التطرق الى المواضيع التالية :

- دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار عبر القروض غير ربوية.
- دور البنوك التجارية في دعم المقاولاتية.

ـقائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- شاكر القزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الخامسة ،2011- 2004.

2-عبد القادر عطية ،**اتجاهات حديثة في التنمية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2003/2002.

3-لموسمي ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية** ،مؤسسة شباب الجامعة ,الإسكندرية ، .2000.

4-سامر جلدة,**البنوك التجارية والتسويق المصرفي** ،دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن ،2009.

5-ثريا عبد الرحيم الخزرجي، شرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة **(الاسس النضرية والتطبيقية في المصارف التجارية)**، مؤسسة الوراق لمنشر والتوزيع ،لأردن، 2012.

6-محمد سمير احمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،2009.

.-7

8-صلاح الدين حسن السيسي، **التسييلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت،1998.

9-صبحي تادرس قريصة، **النقود والبنوك**، دار النيضة العربية، بيروت ،1984.

10- زهير الحدرب، لؤي وديان، **محاسبة البنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن ، ،2012.

11- محمد مصطفى السنهوري،" **إدارة البنوك التجارية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر،2013.

12- احمد يوسف دودين، **إدارة المشاريع**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2012،.

13- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **د ا رسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات** ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005،.

14- بهاء الدين أمين ، **د ا رسات الجدوى الاقتصادية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان،2013.

15- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية** "، دار الجامعية، مصر، 2005.

16- قاسم نايف علوان،**إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق**،الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان-الأردن،2012.

17- محمد عثمان وآخرون، **التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، 1975.

18- عبيد أحمد حجازي، **مصادر تمويل مع شرح لمصدر القروض وكيفية معالجتها ضريبي**ا، دار النهضة العربية ،2001.

19- حسن الهموندي، **المؤسسات النقدية**، دار النشر، لبنان،1890.

20- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع،2008.

21- جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.

22- عبد الغفار حنفي، **أساسيات الاستثمار والتمويل**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000.

23- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

24- مصطفى السيد شيخه، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،1999.

25- دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

26- محمد سعيد عبد الهادي، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

27- زياد رمضان، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،1996.

28- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

29- نور الدين خباية، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، .199 ،ص504.

المذكرات :

30- الصادق سعيدات و تومي زرباني وقرعاني،**دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، 2012-2013.

31- مشقوف عفاف و مصمودي فاطمة الزهراء ،**دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، 2014-2015.

32- علي بوعبد الله ، **وظائف الادارة المصرفية**، رسالة ماجستير في العوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006/2005

33- ايت عقيل أمال، سليك مريم، **دور البنوك في تمويل الاستثمارات الخاصة،** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم، فرع اقتصاد وتسيير المؤسسة، المركز الجامعي البويرة، ،2010.

34- رابح خوني، **ترقية أساليب وصيغ التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة،2003.

35- جعدي رائدة، يزيد كريمة، **آليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع البويرة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة البويرة، ،2019/2018.

36-

المراجع باللغة الاجنبية:

Livres :

37- Abdallah Boughaba, **Analyse et évaluation de projets**, Berti Edition, Imprimé en France, Paris 1999, P :7